التعليم العالي في العراق: معالم ازمة مؤجلة

أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي
أ.د. حسن لطيف كاظم الزبيدي

أولا: المقدمة

لقد أضحى قطاع التربية والتعليم العالي عرضةً لنقد شديد من عدَّة أطراف، ويتركَّزُ أغلبُ هذا النقد على علاقة التعليم بسوق العمل، ومشكلات التمويل، والتعليم الأهلي، والعوائد المنخفضة لمؤسساتنا التربوية والتعليمية مقارنةً بالنفقات، والتكيُّف مع التحديات المحلية والعالمية، ونظام الترقيات العلمية في التعليم العالي، فضلا عن أنَّ التعليم لم يعد أمرا علميا أو ثقافيا أو اقتصاديا فحسب، إنَّما صار فجأةً مطلبا سياسيا واجتماعيا؛ فالسياسيون يريدون من التعليم أن يتوسع بالموارد المتاحة فيشمل الجميع ويمدهم بالمهارات التي تواكب العصر، والشباب المنخرطون بشكل يفوق قدرات المؤسسات التعليمية فيه يزداد قلقهم إزاء مستقبلهم والتخصُّص الذي سيحصلون عليه في الجامعة.

إنَّ التغيُّر في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الذي أعقب سنة 2003، وأدَّى إلى ارتفاع مستويات الدخل الحقيقي والإسمي للفرد العراقي، حمل الأسر على استثمار المزيد من مواردها في تعليم أبنائها وبناتها. ومع أنَّ الدولة لم تواكب هذا التغيُّر في الاستثمار في قطاعي التربية والتعليم العالي، فقد اتَّسع هذان القطاعان اتساعا كبيرا، باستحداث التعليم الخاص واجتياح التعليم الأهلي للميدان الأكاديمي، الأمر الذي أتاح فرصا للتعليم، وإن لم يكن أغلبها رصينا. وقد واجه قطاع التربية والتعليم تحديات عديدة بعضها يتعلق بالإرث الثقيل من الأنظمة المتعاقبة، ومنها ما يتعلق بالأزمة المركبة المتمثلة بالأزمة السياسية التي أدت الى اغلاق أغلب المدارس والجامعات. والازمة الصحية المتمثلة بجائحة كورونا التي أدت في البداية الى الاغلاق التام للمؤسسات التربوية والتعليمية ومن ثم أصبح الخيار اللجوء الى التعليم الالكتروني الذي فُضل على ضياع سنة في حال عدم اللجوء اليه. وفي هذا البحث سوف نتطرق الى أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي في العراق.

ثانيا: التحدِّيات

تتمثَّل مسؤولية المؤسَّسات والمنظَّمات التعليمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمعات السليمة بتنمية مجتمع وأفراد قادرين على الإبداع والعمل والعيش بكرامة وحرية؛ وإنَّ الغرض الرئيس للتربية والتعليم هو تعظيم دور الإنسان ليكون فاعلاً في عملية التنمية، وبخاصَّة بعد بروز مفهوم التنمية البشرية في تسعينات القرن الماضي التي أكدَّت على دور الإنسان في التنمية، وعلى إكساب الناس الخبرات المختلفة وتطوير قدراتهم من خلال التعليم للجميع. وبذلك أصبح التعليم أحد الأدلَّة الثلاثة الذي يقوم عليه بناء دليل التنمية البشرية، ويكون قابلا للمقارنة بين دول العالم جميعها لمعرفة التطور الحاصل في النظام التعليمي. وشكل اعمام التعليم للبنين والبنات على السواء الهدف الثاني من أهداف الألفية الذي كان مقرَّرا له أن يُستكمل في سنة 2015. ولم يقتصر الأمر على الالتحاق بالمدارس، بل يشمل حصول الدارسين على تعليم جيِّد، يكتسبون به المهارات والمعارف التي تتناسب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية[1]. وفي أيلول/ سبتمبر (2015) تبنَّت (193) دولة معايير للتنمية المستدامة (2030)، بتحديد سبعة عشر هدفا، يسعى الهدف الرابع منها إلى تحقيق (التعليم الجيد)، وحُدِّد الهدف الثالث بمحور بناء الانسان للتعليم الشامل ذي الجودة العالية، بما يتلاءم مع سوق العمل، والتركيز على المدرسة المدعومة من المجتمع وتعزيز فرص التعليم والتعلُّم مدى الحياة[2].

يُعدُّ التعليم موئلا للتنافس بين الفروق النسبية للأفراد والجماعات، والركن الأساس فيه يتمثَّل بمنح الجميع الخبرات والمهارات والمعارف التي يحتاجون إليها؛ ليكونوا فاعلين في مجتمعاتهم. وهذا هو الحدُّ الأدنى من أهداف التعليم، وما ينبغي للمجتمع أو الدولة أو المؤسسات التعليمية الوصول إليه، وأن يكون التعليم حقًّا للجميع، وعلى الجهات ذات العلاقة أن تؤمِّن الحاجات الأساسية للتعليم، ويمكن تحديد أهداف التعليم للجميع بالآتي[3]:

1. تأمين حاجات التعليم الأساس، بما يضمن للأفراد الاستفادة من فرص التعليم المتاحة، وتوفير بيئة تعليمية مناسبة تساعدهم على النموِّ والتكيُّف، وتجعلهم قادرين على فهم المجتمع الذي ينتمون إليه.

1 مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي الثالث2010-2011، 2011، ص 309.
2 وزارة التخطيط، رؤية العراق 0302، بغداد، 9102، ص 33.
3 ينظر: سامي محمد نصار وآخرون، تاريخ التعليم، ثورة صامتة مستمرة من فجر الحضارة إلى ما بعد الحداثة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 0102، ص 162-262، و شامل محمود محمد الشماع، نموذج مقترح للتخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي (دراسة تحليلية في بعض الجامعات العراقية)، بيت الحكمة، بغداد 2102، 42-52.

2. تأمين حاجات التعلم الأساسية للجميع من البنى التحتية والمناهج، على وفق رؤية علمية تتناسب مع التطور في مجال التعليم.

3. توفير فرص التعليم للجميع على قدْر المساواة بينهم، من دون تمييز.

4. اكتساب المعارف النافعة والمهارات والقيم والتفكير السليم والصحيح، وتعزيز عمليات الإبداع العقلي والفنِّي، بتوفير بيئة ثقافية تعمل على استقطاب المواهب، وتتيح لهم الفرص المناسبة لممارسة النشاطات الخلَّاقة والمبدعة في المجالات العقلية والفنية.

5. العمل على تنوُّع حاجات التعليم لكلِّ فئات المجتمع.

6. تعزيز البيئة الصحيحة للتعلُّم والتعليم.

7. تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة.

8. تعزيز الاجراءات الساندة على مختلف الصعد.

9. تعبئة الموارد المالية والبشرية، سواءٌ أكانت الحكومية أم الأهلية؛ بمعنى أن يشارك الجميع في تعبئة الموارد.

10. تعزيز التعاون الدولي للاستفادة من التجارب الدولية.

شخصت استراتيجية التعليم العالي في العراق الصادرة سنة (2012) التحديات التي تواجه التربية والتعليم بما يأتي[4]:

- السياق المؤسسي.
- البنى التحتية.
- الفرص المتاحة.
- الجودة.
- التمويل والانفاق.
- البحث العلمي.

لقد تأثر قطاع التربية والتعليم في العراق بالأزمة المركبة المتمثلة وشكلت تحدياً خطيراً على مستقبل هذا القطاع الحيوي، فقد بدأت الأزمة السياسية بالتظاهرات التي اندلعت في وسط العراق وجنوبه في الأول من تشرين الاول (أكتوبر) 2019 احتجاجاً على تردي الخدمات والفساد الإداري والبطالة، ودعا المتظاهرون الى اسقاط حكومة السيد عادل عبد المهدي الذي قدم استقالته في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019، وقبلها مجلس النواب في 1 كانون الأول (ديسمبر) 2019، استمر في أداء عمله لفشل أثنين من المكلفين في تشكيل الخدمة الى أن نجح السيد مصطفى الكاظمي بتشكيل الحكومة في نيسان (أبريل) 2020.

ولعدم استجابة الحكومة الى مطالب المتظاهرين فقد أدت التظاهرات الى اغلاق المدارس والجامعات تحت شعار (ما أكو وطن ما أكو دوام)، وفي بعض المحافظات شكلت لجان عرفت (بمكافحة الدوام).

استمر الدوام في بعض مناطق العاصمة بغداد وفي المحافظات الغربية، إلا أن الدوام في محافظات الوسط والجنوب توقف بشكل جزئي خلال العام الدراسي بسبب التظاهرات، وقد أجريت امتحانات الفصل الأول (الكورس الأول) بمواد لا تتناسب مع ما يؤهل الطالب في مراحل دراسته، لكن مع انتشار جائحة كورونا التي شملت مناطق البلد كافة، قررت وزارة التربية تقليص المواد وضغط المناهج التي تدخل في الامتحانات النهائية للصفوف المنتهية ونتج عن ذلك حصول أكثر من 12 ألف طالب على معدل يقارب من المائة في المائة وهذا ولد ضغطاً على وزارة التعليم العالي في قبولهم في المجموعة الطبية حيث يميل أبناء المجتمع العراقي الى تلك المجموعة فضلاً عن أن تلك المعدلات المرتفعة خلقت المبرر والحافز لدى الجامعات والكليات الاهلية الى فتح كليات المجموعة الطبية لاستيعاب العدد المتزايد من الطلبة.

لقد أغلقت الجامعات في وسط وجنوب العراق أبوابها لم تبدأ بالدوام وذلك لقيام بعض المحسوبين على المتظاهرين بأغلاقها الا أنه في بداية العام الحالي سمح للجامعات بالدوام لكن لم يكن الوقت كافياً وأن الجامعات الأخرى قد انهت امتحانات الفصل الأول (الكورس الأول)، وعندما ضربت جائحة كورونا البلد اتخذت خلية الازمة قراراً بالإغلاق التام لكل مفاصل الحياة، لذلك اتخذت هيأة الرأي في وزارة التعليم العالي قراراً بتأجيل تلك الامتحانات والبدء بالكورس الثاني من خلال التعليم الالكتروني ونجحت الوزارة بجانب عدم ضياع سنة دراسية الا أن جودة الدراسة لم تكن بالمستوى المطلوب وأجريت امتحانات الدور الثاني قبل الدور الأول الذي تم تأديته في الشهر الثامن، الذي يعد عطلة صيفية بالنسبة للطلبة والتدريسين.

تراكمات الحق ب السابقة

1. لاسيَّما ما يتصل بنقص الموارد خلال سنوات طوال من الحرب والعقوبات، بحيث لم تتمكن مؤسسات التعليم العالي من مجاراة الزيادة في الطلب على خدمات التعليم العالي الناتجة عن الزيادة السكانية، وزيادة رغبة الأسر في المزيد من التعليم لأبنائها.

4 استراتيجية التربية والتعليم في العراق لسنة 2012.

2. غياب الاستراتيجية الواضحة والحقيقية لربط الجامعات بعملية التنمية المستدامة؛ لأنَّ النهوض بالبلد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب إصلاح التعليم والتربية بشكل جذري، وإحداث ثورة معلوماتية تُسهم في تطوير قدرات الأفراد وتنميتها.

3. زيادة الفجوة المعرفية بين الجامعات العراقية والجامعات العالمية؛ بسبب تراكمات الحقب السابقة، فعلى سبيل المثال أدَّت العقوبات الاقتصادية التي فرضت على البلد بعد غزو الكويت إلى توقُّف جميع برامج الابتعاث؛ بعد أن عملت الحكومة على تقليصها في أثناء الحرب العراقية الايرانية.

الضغط على الموارد التربوية والتعليمية

إنَّ الزيادة السكانية وزيادة رغبة الأسر بأن يُكمل أبناؤهم الدراسة أدَّى إلى زيادة في عدد الطلبة المسجلين، وهو ما تقدَّمت الإشارة إليه. ويتطلب ذلك زيادة عدد المعلمين والمدرسين والأساتذة الجامعيين، وزيادة عدد المدارس والجامعات، وتوسيع القدرات الاستيعابية للقائمة منها، فضلا عن زيادة الحاجة للموارد المالية لإدامة عمل هذه المؤسسات.

ولما كانت الموازنات الإجمالية تذهب، في أغلبها، لتأمين رواتب المعلمين والمدرسين والأساتذة؛ فإنَّ العنصر الحاسم في ضبط الإنفاق على التعليم كان في إيقاف التعيينات أو تقليصها، والاعتماد على المحاضرين، وكثير منهم كانوا يحاضرون مجَّانا. ثمَّ جاء تعديل قانون التقاعد سنة 2019، ليضيف مزيدا من التعقيد للمؤسسات التربوية والتعليمية التي تعاني كثير منها من نقص في الملاكات البشرية.

غياب وظيفة التعليم في النظام الريعي

نجحت نظم التعليم في الغرب بإيجاد وظيفة لها في بنية النظام الرأسمالي، وهي وظيفة قوية ولا غنى عنها، فالعلاقة الوثيقة بين النظام الاقتصادي والنظام التعليمي، والروابط القوية بين سوق العمل والمؤسسات التعليمية، وتلك التي بين مؤسسات البحث والمشروعات الخاصَّة والعامَّة، هي التي تعبِّر عن هذه الوظيفة القوية؛ ففي البلدان المتقدِّمة يأتي أغلب تمويل الجامعات من الشركات الصناعية الكبرى التي تعتمد على الجامعات في تأمين تفوّقها التكنولوجي؛ لذا نجد هناك مجالس للصناعة والتعليم في بعض الدول الأوروبية، ويوقف كثير من الأغنياء أموالا طائلة للجامعات ومراكز الأبحاث، إذ يصل دخل جامعة هارفارد من الأوقاف والهبات والمصادر الأخرى إلى حوالي (44%) من إجمالي ميزانيتها السنوية، في حين تشكل رسوم الطلبة حوالي (31%) فقط[5].

وفي العراق قوَّض انعدام الروابط بين النظام التعليمي والنظام الاقتصادي الدور الوظيفي الذي يمكن أن ينشأ بينهما، وجعل النظام التعليمي خارج النظام الاقتصادي، باستثناء علاقات العمل والاستهلاك التقليدية، من دون أن يكون منتجا للمعرفة، أو رافدا للنظام الاقتصادي بما يحتاج إليه، عبر سوق عمل نشطة وديناميكية، ومن دون أن تجد مؤسسات البحث العلمي دورا لها في تكريس البحث العلمي؛ لخدمة الإنتاج المحلي وإبداع حلول تكنولوجية ناجعة لمشكلاتها. فالبطالة المرتفعة بين الخريجين مظهر واضح لغياب هذه الوظيفة.

أمَّا ما يتَّصل بمدى مواءمة التعليم العالي لحاجة التنمية الوطنية من القوى العاملة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية؛ فيمكن الإشارة إلى بعض الملامح الأساسية للواقع الحالي للتعليم العالي، وهي:

1. يعاني التعليم العالي في العراق من مشكلة عدم التوافق بين المستلزمات التنموية من القوى البشرية بين أعداد الخريجين ونوعيتهم؛ وإنَّ هناك فجوة بين ما يقوم به التعليم العالي وما ينتظره المجتمع منه.

2. هناك جهود تبذلها الجامعات باستحداث وحدة، تكون مهمتها إيجاد وظائف للخريجين أو فرص عمل في القطَّاع الخاص، وقد استحدثت هذه الوحدة في بعض الجامعات، فضلا عن إقامة ورش عمل وندوات توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص.

3. يواجه التعليم تحدِّيا كبيرا متمثِّلا بضرورة استجابته للمتطلبات التي فرضتها الظروف السياسية في البلد.

4. إنَّ استجابة وزارة التعليم العالي للتحدِّيات الوطنية والاقليمية والدولية التي تواجهها تتطلب وضع خطة وطنية شاملة؛ لتحقيق مواءمة هذا التعليم مع متطلبات التنمية الوطنية من القوى البشرية الحالية والمتوقعة في المستقبل، على وفق الرؤى المستقبلية للاقتصاد ومستلزمات تطوير التعليم واتجاهاته، فضلا عن أنَّ هناك سماتٍ وخصائصَ في المجتمع العراقي تدلُّ على واقع التعليم العالي فيه، وهي ذات أثر مباشر في التعليم العالي حاضرا ومستقبلا، لعلَّ أبرزها:

- النموّ السكاني المتسارع.
- كثرة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي.
- قلَّة الفرص الوظيفية والدراسية غير الجامعية لخريجي الثانوية العامة.
- الرغبة الاجتماعية في الحصول على مؤهل للطلبة على حدٍّ سواء.

5 فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة، عمان، ط 2، 2007، ص 397

■ مجانية التعليم.

■ ارتفاع نسبة الطالبات في التعليم العالي عن الطلاب.

■ تغلب على مخرجات التعليم العالي التخصّصات النظرية والتربوية.

نقص العدالة وعدم المساواة في التعليم

برزت خلال العقود الثلاثة الأخيرة ظاهرة تنوُّع الطلبة جغرافيا، ومن حيث التباين المالي بينهم، فضلا عن التفاوت في قدراتهم الذاتية.

إنَّ عدم تعلُّم الطلاب في صفوف متساوية يُعدُّ من أبرز مظاهر عدم العدالة في التربية والتعليم في العراق؛ إذ يظهر التمييز واضحا ما بين مراكز المحافظات وأطرافها. ومع ظهور التعليم الأهلي وانتشاره، أصبح طلبة المدارس والجامعات الأهلية يحظون بمعاملة أفضل. ولا يُعنى نظام التربية والتعليم بالفئات الخاصَّة (المعاقين وذوي الفهم البطيء والذين يعانون من صعوبات في التعلم)، ولا يوفِّر لهم مدارس خاصَّة بهم برامج تعليمية تتناسب مع طبيعة وضعهم الصحّي أو العقلي، ويمكن أن تُعينهم على التعلُّم.

وتُموَّل المدارس والجامعات الأهلية بالكامل من إسهامات الطلبة (أو أولياء أمورهم)، ولا تتلقَّى دعما من الحكومة. ومع أنَّها تستخدم المعايير نفسها التي تستخدمها المدارس والجامعات الحكومية، بيدَ أنَّها تقدِّم خدماتٍ تختلف عن تلك التي تقدِّمها المدارس والجامعات الحكومية.

تقديم التعليم فقط

لا تقدِّم المدارس في العراق سوى التعليم المجاني أو المدفوع، إذ لا تقدِّم أيًّا من الخدمات التي تقدِّمها المدارس في البلدان المتقدِّمة، مثل التغذية المدرسية والإرشاد النفسي والصحة النفسية والتربية البدنية، والخدمات الصحية ومعالجة الاسنان.

وبالمثل فإنَّ مؤسسات التعليم العالي لا تقدِّم سوى التعليم فقط، إذ تضاءلت الأدوار التي تقوم بها الجامعة، سواء للطالب أم المجتمع، مع زيادة الضغط عليها نتيجة زيادة عدد المقبولين فيها؛ بفعل نظام القبول المركزي الذي وإن كان يطالب الكليات بخططها للقبول، كمّا ونوعا؛ أي من حيث أعداد الطلبة بحسب قدرتها الاستيعابية وطبيعة التخصُّصات العلمية، ولكنَّ وزارة التعليم العالي تضطرُّ إلى عدم اعتماد هذه الخطط أو الأخذ بها لأسباب غير أكاديمية، وبهذا تُصبح مطالبة الوزارة بهذه (الخُطط) على (سبيل إسقاط الفرض)؛ على أنَّه كان جزءا من مستلزمات القبول، ومن ثمَّ أضحى جلُّ ما تقدِّمه الجامعات هو التعليم الذي يقوم على التلقين التقليدي، من دون اتجاه واضح لتطوير عمليتي التعليم والتعلُّم، وتنفيذ الوظائف الأخرى للجامعة.

عدم مواكبة التطوُّر التكنولوجي في التعليم

على الرغم من تعالي الصيحات لتحديث العملية التعليمية إلَّا أنَّ ما نُفِّذ فعلا لا يكاد يذكر، إذ لم يتضح حجم الإنفاق على تبنِّي التعليم الالكتروني. وما تزال موازنات وزارتي التربية والتعليم العالي تركِّز على تلبية الإنفاق الجاري المخصَّص لتأمين رواتب العاملين فيها وأجورهم.

ويكفي أن نضرب مثالا واحدا لما آلت أمر الإنفاق المالي على التعليم العالي؛ فالمبلغ الذي خُصِّص لشراء أجهزة الحاسوب في موازنة إحدى الجامعات لسنة 2019، بلغ ثمانمائة وخمسين ألف دينار فقط، وهو بالكاد يكفي لشراء حاسبة واحدة بمواصفات متوسطة. وعلى سبيل المقارنة، فإنَّ الحكومة البريطانية عندما تبنَّت برنامج التعليم الالكتروني عام 1996 أنفقت ثلاثة مليارات وستمائة مليون دولار، وهو ما يعادل أكثر من ستة مليارات دولار بأسعار سنة 2020؛ لتحديث شبكة الاتصالات والمعلومات في المدارس البريطانية، وإنشاء الشبكة القومية للتعليم (National Grid for Learning) التي تفتح بوابةً للمصادر التعليمية على الانترنيت؛ لتحسين التعليم في المدارس البريطانية وتجعل منه عملية ممتعة، مع التركيز على استخدام البرامج للطالب والمعلم على السواء، فضلا عن ربط المدارس والكليات والجامعات والمكتبات العامة ومراكز المجتمع؛ لتطبق حرفيا ما يسمَّى بـ(المدارس الالكترونية) (6).

ولا شكَّ في أنَّ التكنولوجيا اليومَ تؤثِّر في جميع عناصر العملية التعليمية، ولاسيَّما المناهج، والأساتذة، والوسائل التعليمية، وإدارة العملية التعليمية؛ أي أنَّها تؤثِّر في تعلُّم الطالب وكيفية قيام الأستاذ بدوره التعليمي. وتفتقر الجامعات العراقية بشدَّة إلى دمج التكنولوجيا وتوظيفها بعمليتي التعلُّم والتعليم، وفي تصميم المحاضرات، وفي التقويم وأداء الامتحانات.

6 (منار محمد إسماعيل، تطوير التعليم في ضوء تجارب بعض الدول، المجموعة العربية للتدريب، القاهرة، 2012، ص 12

جدلية الأستاذ والطالب

الأستاذ الجامعي هو في نهاية المطاف موظَّف في مؤسسة عامَّة أو خاصَّة، لكنَّ طبيعة عمله ونوعية الواجبات المكلَّف بها تميِّزه من بقية الموظفين؛ لذا من غير المناسب النظر إلى الأساتذة أو التعامل معهم على أنَّهم موظَّفون مثل بقيَّة موظفي الدولة، فضلا عن أنَّ طبيعة عملهم تقتضي أن يكونوا على مستوى متقدِّم من الخبرة والدراية والتأهيل، وهي لا تُكتسب بالممارسة وحدها؛ لذا لا بدَّ من تقويم أدائهم على نحوٍ دائم، ذلك بأنَّ طبيعة عملهم تستلزم أن يكونوا من ضمن نخبة الموظفين.

ويتعامل عددٌ من (الأساتذة) مع الطلبة على حساب مكانتهم الأكاديمية ولا يُعنون بعمليتي التعليم والتعلُّم؛ فتتصدع العلاقة بين الأستاذ وطلبته، وبخاصَّة حين تغيب الحوافز التشجيعية على الاهتمام بالطلبة والتركيز عليهم، ويتخلَّى الأستاذ عن مسؤولياته الأكاديمية، ولاسيَّما بعد تعيين أعداد كبيرة في التعليم العالي، ممَّن حصلوا على شهادتي الماجستير والدكتوراه، من دون الاحتكام إلى معايير أكاديمية.

إنَّ وقت الأستاذ موزَّعٌ بين مجموعة من المهمَّات تنافس تركيزه على الطلبة، فهو مطالب بالتدريس في الدراسات الأولية لإكمال نصابه التدريسي (Full Load)، ولا بدَّ من أن يخصِّص جزءا من وقته للبحث والتقويم العلمي، والمشاركة في عمل اللجان العلمية والإدارية والقانونية والامتحانية والتربوية، فضلا عمَّا يستلزمه التدريس في الدراسات العليا ممَّن يُكلَّفون بهذه المهمَّة، ومهمة مناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعة التي ينتسب إليها التدريسي والجامعات الأخرى...، إلى غير ذلك من ساعات مكتبية ومهمَّات علمية وإدارية، وبخاصَّة إذا كان التدريسي مكلَّف بعملٍ إداري، قد يحول بينه وبين التواصل مع طلبته على النحو الذي تقدَّم. ومع تزاحم هذه المهمَّات وتنافسها بيد أنَّ التدريسي ملزمٌ بأدائها بجودة عالية، على وفق قوانين التعليم العالي وأنظمته وتعليماته، ثمَّ أنَّ تقويم أدائه رهنٌ بالاحتكام إلى معاييرها الأكاديمية والإدارية.

من جهة أخرى، أدَّى نقص الاستثمار في التعليم إلى الضغط على المؤسسات الأكاديمية القائمة باستيعابها الأعداد الجديدة من الطلبة، وتضخيم الصفوف وتجاوز النسب المعيارية للطالب/أستاذ.

جامعات غير منتجة

ظهر في السنوات القليلة الماضية اصطلاح مربك بأن تكون (الجامعات منتجة). وبعيدا عمَّا يعنيه هذا الاصطلاح في العراق فإنَّ بعض المتخصِّصين يرونَ فيه (مصطلحا) مشوَّشا ومضطربا في الأوساط الأكاديمية[7]، مع أنَّه يعني عند أغلبهم: تحسين الإنتاجية المؤسساتية بزيادة عدد الطلبة المقبولين، وزيادة عدد الأقسام العلمية، وخفض عدد التدريسيين وزيادة البحث العلمي[8].

وتتَّصل بهذا الاصطلاح أيديولوجيا جديدة، تقوم على الربط بين السوق والمعرفة، وإعادة تشكيل العلاقات بين التعليم والبحث العلمي، مع إعطاء أهمية أكبر للابتكار في إطار اقتصاد تعليمي، يقوم على ارتفاع الإنتاج المعرفي. وفي العراق ينحسر دور الجامعة في اقتصاد البلد، والجامعات غير منفتحة على السوق غير المكتمل أساسا؛ فأزمة الجامعات هنا مشتقة من أزمة اقتصاد السوق في العراق، وغياب هوية واضحة للاقتصاد الوطني، فليس لنظام التعليم العالي دورُ في هذا السوق الريعي الذي يكون أغلب دخله من النفط، بينما تتضاءل روابط قطاع النفط بالاقتصاد المحلي، ولا يشغِّل سوى 2% من قوة العمل، وليس ثمَّة تفاعلُ بين النظام التعليمي وعمليات الإنتاج والاستهلاك، فيزداد الابتكار ويتشابك التعليم والاقتصاد في الوقت نفسه.

تعديل قانون التقاعد 2019

تحت ضغط الشارع المطالب بمزيد من فرص العمل للخريجين، اقترحت حكومة السيد عادل عبد المهدي تعديل قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014، بموجب القانون 26 لسنة 2019 الذي عدَّل سنَّ التقاعد من (65) خمسٍ وستينَ سنةً بالنسبة لأساتذة الجامعة، ممَّن يحملون لقب (أستاذ واستاذ مساعد) إلى (63) ثلاثٍ وستينَ سنةً[9]، وقد أصبح ساري المفعول، ابتداءً من الحادي والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) 2019.

وقد فوجئت الجامعات بهذا التعديل، ولم يُسمح لها بتكييف أوضاعها لمواجهة نتائج القانون على تشكيلاتها. ومع عدم توفُّر بياناتٍ شاملةٍ لنتائج تطبيق هذا القانون وآثارها السلبية في الجامعات، بيدَ أنَّ تطبيقها بعد حوالي خمس سنوات من إيقاف التعيينات في أغلب الوزارات، ومنها التعليم العالي، سيعني إحالة مئات الأساتذة إلى التقاعد، وبخاصَّةٍ إذا ما اقترن هذا الأمر بمنع التمديد للتخصُّصات النادرة منهم، وهو ما يعني إغلاق أقسام علمية، وإيقاف كثير من برامج الدراسات العليا؛ لغياب شروط استمرارها المرتبطة بتوفُّر الملاك التدريسي الملائم لها. وبالفعل فقد أشار الإعمام الصادر عن دائرة البحث والتطوير في

7 (جيمس ي. غروشيا و جوديث ي. ميللر (تحرير)، الوصول إلى جامعة منتجة: استراتيجيات لتقليل النفقات وزيادة جودة التعليم العالي، ترجمة: فاطمة عصام صبري، مكتبة العبيكان، الرياض، 2006، ص 33

8((المصدر نفسه، ص 34

9 الوقائع العراقية العدد 4566 في 2019/12/9.

وزارة التعليم العالي والبحث العلم، في العاشر من آذار (مارس) 2020 إلى تعليق الدراسات العليا في (37) سبعةٍ وثلاثين تخصُّصا[10].

وفي هذا الشأن، أشار مستشار وزارة التعليم العالي الدكتور صلاح النعيمي إلى أنَّ تطبيق القانون سيفرض على الجامعات، بعد عدَّة أشهر، غلق أقسام علمية وبرامج دراسية عليا وأولية وبعض التخصُّصات، فعلى سبيل المثال، ستتأثَّر ثلاثة من برامج الدراسات العليا المفتوحة أصلا في الجامعة التقنية الشمالية، فضلا عن عشرة من البرامج المستقبلية التي خُطِّط لاستحداثها في الدراسات العليا. أمَّا الأقسام العلمية التي ستتأثر بتطبيق القانون فيبلغ عددها ثلاثةً وسبعين قسما علميا، سبعة عشر قسما علميًّا منها في الكليات التقنية، وستةً وخمسين قسما في المعاهد. هذا ما سيحلُّ في جامعة واحدة. وأضاف قائلا: إنَّ سبعةً من رؤساء مجالس التخصُّصات العلمية المختلفة التابعة للمجلس العراقي للاختصاصات الطبية المسؤول عن شهادة البورد الطبي العراقي؛ سيُحالون إلى التقاعد، من مجموع واحدٍ وعشرين؛ أي أنَّ ثلث عدد رؤساء المجالس سيحالون إلى التقاعد، فضلا عن ستين مشرفا ومدرِّبا في المراكز التدريبية التابعة للمجلس، على مستوى التعليم العالي فقط، من غير المشرفين على مستوى وزارة الصحة[11].

ثالثا: أزمة البحث العلمي

هناك اتجاه عام نحو تدويل البحث العلمي حتَّى أصبحت أنشطة التعليم العالي تجري على نحو معولم على نحوٍ متزايد؛ فانتج ذلك ثقافة بحثية عابرة للحدود، وأتاح إمكانية عقد المقارنات بين الجامعات، فظهرت التصنيفات الدولية المختلفة التي تضع ترتيبا للجامعات بحسب معايير محددة لجوْدة الأداء والأنشطة التي تقوم بها. وفي البلدان المتقدِّمة زاد الاهتمام بالتوفيق ما بين قطاع الأعمال والجامعات، مع تزايد التوجُّه نحو تسويق البحوث تجاريا، وتأسيس شراكات جديدة، وإنشاء شركات تنطلق من الجامعات، وإتباع أسلوب المناقصة في تمويل البحث العلمي. وقد أنتجَ ذلك تركيزا على البحوث الطبيعية والهندسية[12]، بالاستفادة من شبكات العلاقات القوية بين الجامعات وقطَّاع الأعمال التي أسَّست لما يُعرف بـ(اقتصاد المعرفة) الذي يميل إلى دمج المعرفة العلمية وعمليات الإنتاج والتسويق التجاري للمعرفة.

وليس في العراق ثمَّة علاقة تقوم على الترابط التبادلي بين البحث والتعليم (أو التدريس)، فأغلب جهود الجامعات تنصرف إلى التدريس وليس للبحث العلمي، ومقدار ما يُخصَّص للبحث العلمي في موازناتها لا يكاد يُذكر. من هنا، يُمكن الادِّعاء بوجود فصل شبه تام بين أنشطة البحث والتدريس، وهو فصلٌ قسريٌّ أوجدته الأحوال السائدة، وليس الحاجة إلى وجوده.

أمَّا الحكومة فلم تضع سياسة للبحث العلمي والمجالات المستهدفة فيه، وتصنيف البحوث والمؤسسات القائمة عليها، وسبل تطوير رأس المال العلمي الذي يتكون بالبحث العلمي. ولم تضع الحكومة، ابتداءً، نظاما شاملا ومستداما؛ لرعاية البحث العلمي مثلما فعلت البلدان المتقدِّمة، بل إنَّ سياساته كانت تفرض قيام الجامعات بالتعليم على حساب البحث العلمي.

وبرز خلال العقود الأخيرة اتجاه نحو زيادة الدور البحثي الذي تمارسه الجامعات في كثير من الدول، وهو أمر أثراه التنوُّع غير المسبوق في مؤسسات التعليم العالي، وظهور المقدِّمين الجدد للخدمات التعليمية، وتزايد الحراك الأكاديمي للطلبة والتدريسيين وتطوير أساليب التعليم وتقنياته، وقد ظهر في إطار ذلك توجُّهان متميِّزان[13]:

- إنشاء جامعات ذات توجُّه بحثي واضح، بحيث تضمُّ عددا من مراكز الأبحاث المتميِّزة، كما في جامعتي أولم وبرلين في ألمانيا.
- تركيز الجامعات على مرحلة الدراسات العليا وإعداد الرسائل العلمية، مثل كثير من مدارس الدراسات العليا في أمريكا الشمالية وأوروبا.

ومع هذا، فإنَّ العراق ما زال بعيدا عن هذه التوجُّهات، فالهيآت التدريسية لم تزل تكرِّس جهودها في عمليتي التعليم والإدارة الأكاديمية، ولا يُعنى خريجو الكليات بإنجاز البحوث، من دون الالتحاق بدراستي الماجستير أو الدكتوراه، ولا يوجد مشرفون من خارج العراق للإشراف على الرسائل الجامعية في الجامعات العراقية، وقليلا ما يشترك الأساتذة العراقيون في الإشراف على بحوث المبتعثين في الجامعات الأجنبية.

10 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير كتاب رقم ب ت 5/ 1759 في 10 اذار (مارس) 2020

11 صلاح عبد القادر النعيمي، قانون التقاعد الموحد ومسارات التعليم العالي للمرحلة المقبلة، الزمان، العدد 6554، 21 كانون الثاني / يناير 2020

12 (رونالد بارنيت، إعادة تشكيل الجامعة: علاقات جديدة بين البحث والمعرفة والتدريس، ترجمة: شكري مجاهد، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص 58

13 معتز خورشيد ومحسن يوسف، حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، 2009، ص 16

أحدثت تعليمات الترقيات العلمية رقم 167 لسنة 2017[14] تحوُّلا جذريا في اتجاهات النشر العلمي؛ بتفضيل النشر في المجلات المصنَّفة في ضمن مستوعبات سكوباس على المجلات المحلية، إذ استثنت المادة الخامسة والعشرين من هذه التعليمات البحوث التي يتقدَّم بها التدريسي للترقية العلمية من التقويم العلمي، إذا ما نُشرت في المجلات المصنَّفة في ضمن مستوعبات سكوباس، بعد أن كانت هذه البحوث تُرسل إلى خبراء علميين لتقويمها بمعايير أكاديمية رصينة وتعليمات علمية وإدارية صارمة. وبهذا أضحت عملية الترقية عملية آلية، تقوم على جمع عدد من النقاط، ومن ثمَّ اقتصر دور لجان الترقيات على تدقيق المعاملات والتأكد من صحَّة معلوماتها.

إنَّ النشر في المجلات الأجنبية بهذه الكثافة يستتبع عددا من النتائج السلبية، منها:

- موت المجلات المحلية التي توقَّفت كثير منها عن إصدار إعدادها بانتظام.
- تقويض الصلات بين البحث العلمي وحاجات المجتمع العراقي، الأمر الذي يهدِّد القيمة العملية للبحث العلمي وتقوُّض الحركة النقدية، وتعرقل التطوُّر المعرفي الوطني في المدى الطويل.
- فرض تكاليف مادية على الباحثين، إذ يتطلب النشر في هذه المجلات مبالغ تتراوح ما بين 2000-200 دولار امريكي.
- تسليع عملية النشر بتحوُّل النشر إلى عمل تجاريٍّ تمتهنه بعض المؤسسات والأشخاص؛ لتحقيق الربح المادي.
- تعرُّض كثير من الباحثين للاحتيال عبر المجلات المفترسة التي تقدِّم وعودا زائفة بالنشر.

ونتيجة لنفاذ تعليمات الترقيات فقد تضاعف عدد البحوث المنشورة لباحثين عراقيين في مستوعبات سكوبس من (4260) بحثا سنة 2017 إلى (8486) بحثا سنة 2018. (يُنظر الشكل الآتي):شكل (1): تطوُّر النشر العلمي في مستوعبات سكوباس للباحثين العراقيين 2004 - 2018

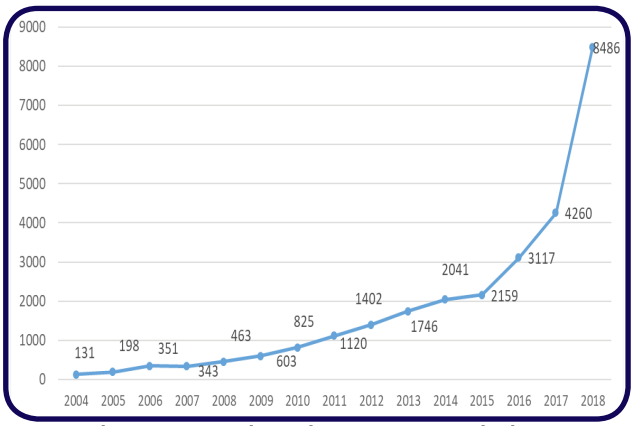

https://www.scimagojr.com/countryrank.php

14(الوقائع العراقية، العدد 4471، في 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017

رابعا: نقد جهود إصلاح التعليم

يبدو أنَّ الحكومة العراقية ليست جادَّة في اتخاذ خطوات مهمة لإصلاح التعليم، باستثناء نقل مسؤوليات قطَّاع التربية إلى المحافظات، من اتخاذ خطوات إصلاحية حقيقية باتجاه الإصلاح المؤسَّسي في قطَّاع التربية والتعليم، برغم الضغوط الكبيرة باتجاه الإصلاح في عموم القطَّاع الاجتماعي، في ظلِّ الحاجة إلى إجراءات إصلاح جدِّية تشمل تمويل التعليم، ونظام التوظيف، ومنح الجامعات المزيد من الاستقلالية.

إنَّ مسوغات إصلاح التعليم يمكن أن تقترن بتشجيع القطَّاع الخاص أو تبنِّي فكرة الشراكة معه؛ لوضع الحلول للمشكلات التي يعاني منها قطَّاع التربية والتعليم في العراق، ومن هذه المسوغات:

1. إنَّ العزلة التي فرضت على البلد بعد غزو الكويت في آب (أغسطس) 1990، أدَّت إلى ابتعاد النظام التعليمي والتربوي عن التطورات الحديثة في هذا المجال، وهو ما فرض مجموعة من التحدِّيات التي ينبغي تجاوزها ومحاولة اللحاق بتلك التطورات.

2. إنَّ التحوُّل السياسي الذي حدث في العراق بعد سنة 2003، والسعي للتحوُّل إلى اقتصاد السوق والانفتاح على العالم...، ولَّد رغبةً لدى كثير من الطلاب بالدراسة في الخارج؛ لاعتقادهم بتدنِّي المستوى التعليمي في البلد، الأمر الذي يستوجب إصلاحا حقيقيا، بما يواكب التقدُّم العلمي في الجامعات العالمية.

3. رغبة الشباب والأسر بإكمال الدراسة والارتقاء فيها وصولا إلى التعليم الجامعي، ففي المسح الميداني الذي أُجري لآراء الفتيان والشباب لسنة 2019 أبدى 73% من الفتيان والشباب في عمر (10 -30) سنة، المستمرين بالدراسة رغبة قوية في بلوغ المستوى الجامعي، فيما صرَّح 10% منهم برغبتهم في الحصول على شهادة عليا. ومجموع النسبتين (83%) يتَّسق مع نظرة أفراد المجتمع للتعليم الجامعي، بوصفه بوابةً للحصول على عمل، وبخاصَّة في القطاع العام[15].

4. إنَّ التطورات التكنولوجية والعلمية وثورة المعلومات في العالم، تتطلب مستوى عاليا من التعليم المواكب لتلك التطورات، وضرورة القيام بعملية الإصلاح، وبخاصَّة في مجال المناهج وسبر أغوار العلوم.

5. إنَّ إدراك التدهور في القطاع التعليمي عامَّة يستلزم إصلاحا سريعا، بزيادة التخصيصات الاستثمارية لإنشاء بنية تحتية جديدة وتطويرها وتحديثها، بما يخدم المجتمع والاقتصاد.

15 (صندوق الامم المتحدة للسكان وآخرون، التقرير التحليلي لمسح الفتوة والشباب 2019، بغداد، 2020، ص 48